د. حامد خالد

عنوان المداخلة: الجامعة والمحيط المجتمعي

مقدمة

إن الحاجة للمعرفة العلمية أصبحت من الضروريات الأولية التي تتطلبها مقتضيات الحياة في عالم يعرف ثورة علمية و معرفية في مختلف المجالات. و هذا ما جعل العلماء والباحثين يجمعون على أن مقياس درجة التقدم يرتبط بدرجة التطور المعرفي و دخول الثورة التكنولوجية ومنتجاتها ميادين الحياة، وفي هذا المجال أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003) إلى أن « الفجوة المعرفية وليس فجوة الدخل أصبحت المحدد الرسمي لمقدرات الدول »

ومع أن الجامعة هي حاضنة ومنتجة هذه المعرفة ومعيار تقدم ورقي أي مجتمع ،إلا أنها تتفاعل مع محيط ها مجتمعي بما ينطوي عليه من متغيرات اقتصادية وسياسية و ثقافية،أي أن المعرفة تأخذ مفهوما تسويقيا بين من يعرضها (الجامعة) ومن يطلبها (المجتمع) إذ أن طبيعة هذه العلاقة ومدى الحاجة إلى مخرجات الجامعة يتحدد وفقا لسياسات التكوين والبحث العلمي وطبيعة مؤسسات المجتمع وكيفية صناعة القرار... لعل فلسفة وأهداف نظام LMD ،التي تقوم على الربط بين التكوين الجامعي وطبيعة ميادينه مع متطلبات المحيط المعرفية والبشرية.

لك نهدف من خلال هذه المداخلة إلى إبراز هذه العلاقة في ضوء تجربة تطبيق نظام LMD في الجزائر والإجابة على التساؤلات التالية:

- ماهو واقع تطبيق نظام LMD في الجزائر؟
- ماهي طبيعة علاقة الجامعة مع محيطها؟

الجامعة والمحيط

يصنف العالم العربي في خانة الدول النامية وهو التعبير الملطف للدول المتخلفة، ولا تزال التقارير الدولية تدرجه في خانة الدول المنكوبة ، فلم تشفع له سياسات التنمية والتحديث التي ظلت لعقود ترفعها الدوائر الرسمية كشعارات وترددها في خطاباتها لتبرير استمراريتها في السلطة.

فلا يقتصر التخلف على المعطيات الاقتصادية أو التقنية أو السياسية بل يشمل الحياة الثقافية والفكرية ، ويطرح الكثير من المهتمين بالشأن العربي أسئلة عن الاسباب التي حالات ولا تزال دون انتقال العرب الى الحداثة والتحديث ومواكبت التطورات والتقدم ، وهو شأن يدفع الى رؤية هذا التخلف في عوامله البنوية الداخلية بوصفه تخلفا حضريا شاملا .

وتصدمنا الأرقام من حدة هذا الوضع ففي آخر تقرير للمنظمة العربية للتربية والثقافة (2008) أشار الى أن عدد الأميين العرب في حدود 100مليون من 312 مليون نسمة اي ما يقارب ثلث السكان، وأن العاطلين عن العمل 25 مليون ولا تقل صورة

الفقر بشاعت عن البطالة والأمية ، اذ تشير تقارير التنمية البشرية الى أن أكثر من نصف سكانه يعيشون تحت خط الفقر وبمعدل دخل فردي لا يتيجاوز دولارين يوميا .

ولا تكتمل صورة التخلف الا من خلال النظر الى الموقع الذي يحتله في مجال التكنولوجيا وانتاج المعرفة ، في آخر تقرير عن اليونسكو صنف العالم العربي في أدنى درجات سلم التصنيف قياسا بدول أخرى مشابهة له عرفت تطورا مذهلا مثل الدول الآسياوية: الصين والهند وكوريا الجنوبية ... وفي مجال الاتصالات وصناعة الالكترونيات كأحد مقاييس دخول بلد ما ميدان التقدم العلمي والتكنولوجي ، تجمع التقارير على تأخر عربي عن مواكبة هذا الميدان فعلى سبيل المثال لا يتجاوز انتشار الكومبيوتر في العالم العربي 1.5 % من سكانه فيما لا يتجاوز استخدام الانترنت 2 % .

وفي مجال البحث العلمي تشير التقارير والدراسات إلى أن البلاد العربية مجتمعة خصصت سنة 2003 مبلغ 750مليون دولار أي حوالي 0.3 % من ناتجها الوطني للبحث العلمي في حين تخصص البلدان المصنعة من 1 الى 3% من ناتجها للبحث العلمي وتخصص اسرائل 4% من دخلها لنفس الغرض، ويزداد الأمر قتامة عندما نعلم أن الكثير من البحوث الجادة تركن في رفوف المكتبات .ويرتبط ذلك بالسياسات التنموية الشاملة ومنها :

1- السياسة تجاه البحث ومدى تمكين العقول العربية من توظيف كفاءاتها في انتاج المعرفة العلمية .
2- السياسة التعليمية ونوعيتها ،حيث بات من المعلوم أن الفروع العلمية والتطبيقية تحتل مرتبة ضعيفة في الجامعات العربية بل أنها عرفت تراجعا أمام العلوم الاجتماعية والانسانية كما هو الحال في الجزائر بعد تبني سياسات الخصخصة التي غيرت من طبيعت التكوين وخاصة بعد تفكيك القطاع الاقتصادي العمومي.
3- الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية عموما الذي لا يقوم على قطاعات اقتصادية منتجة تستوعب الموارد البشرية المؤهلة وتعمل على إدخال وتطوير التكنولوجيات الحديثة ، لانها في الغالب اقتصاديات ريعية (الجزائر98% من ارادتها بترولية) وتعكس هذه الحقيقة عزوف الطلبة عن التكوين في الليسانس المهني لعدم وجود عروض عمل من طرف المؤسسات .
4- التخلف السياسي،إذ يحتاج البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا الى مستوى من الحريات العامة وحرية التعبير والشفافية ... تسمح للباحث من تقديم معلوماته وحقائقه دون قيود ، فلا تزال السلطات العربية تخاف حقيقة المعطيات العلمية والشفافية خصوصا في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، عكس المجتمعات الديمقراطية التي تتبنى أحسن الخيارات المطروحة وتفتح باب المنافسة كما تخضع للرقابة من طرف المعارضة والرئ العام .

لذلك فان هذا المحيط هو الذي يعطي للجامعة مكانتها وذلك بتوفير البيئة الملائمة وجعل المعرفة تأخذ مفهوما تسويقيا بين طرفين عارض المعرفة (الجامعة وطالبها) (مؤسسات المجتمع) فهجرت الأدمغة مثلا تعود إلى أسباب اقتصادية وسياسية تتسبب في خسائر تقدر بـ200 مليار وتشكل 31% هجرة الكفاءات العربية وأن 5.5% فقط ممن يدرسون في الخارج يعودون الا أوطانهم .

واقع تطبيق نظام ل.م.دLMD في الجزائر

اشتمل تطبيق نظام ل.م.د. حسب تقرير ماي 2008 على 41 إسسة جامعية تتوزع على 13 ميدان تكوين تتفرع الى 1200 لسانس و177 ماستر تكون 149 ألف طالب ، ولا شك أن هذه الأرقام قد تزايد عددها بحكم توجه سياسة التعليم الجامعي إلى هذا النظام ليشمل الجامعات الجزائرية ومعهدا للتعليم العالي .كما تضم حسب نفس التقرير 655 مخبرا موزعة على الاختصاصات التالية :

- علوم أساسية 25%
- تربية وثقافة واتصال 14 %
- مواد أولية وتكنلوجيا وطاقة 22%
- الصحة 10%
- اقتصاد وحقوق ومجتمع 9%
- زراعة ومصادر مائية وتصحر 8%
- تهيئة عمرانية وبيئة 7%
- بناء عمران وسكن 5%

أي أن مخابر العلوم التقنية تمثل 77% من مجموع المخابر مقابل 23% لمخابر العلوم لانسانية والاجتماعية وهذا عكس ميادين التكوين وخاصة من حيث اعداد الطلبة ،إذ أن اغلبهم يتوجه إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية،فلو اخذنا طلبة السنة الأولى لجامعة تبسة (2012/2011) كعينة نجد أن عدد طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية 2972 أي ما يمثل نسبة 71.53 % في حين بلغ عدد طلبة العلوم التقنية والتكنلوجية 1181 طالبا أي نسبة 28.47% وهذا ما يؤكد التوجه نحو هذه الميادين (الاجتماعية والانسانية) لاعتبارات تتعلق أساسا بسوق العمل خاصة بعد تبني سياسة الخصخصة التي ، تحت املاءات صندوق النقد الدول (1995) وهذا ما أدى الى تغير طبيعة وواقع سوق العمل .

كما يمكن الاستشهاد بعرض ما جاء في الملتقى الدولي للتشغيل والادماج المهني لخرجي التعليم العالي المنعقد بقالمة أيام 11/10 أفريل 2010 ، اذ تميز محتوى الملتقى بخطابين يحملان تجربتين وواقعين مختلفين

لخطاب الأول : ويتمثل في المداخلات الغربية (فرنسا ، بلجيكا ، وكندا) لتي جاءت معبرة عن واقع التعليم الجامعي وعلاقته بسوق العمل والمختلف جذريا عن الواقع الجزائري من حيث العلاقة المشار إليها وكذلك من حيث المحيط السوسيواقتصادي فهو أكثر انفتاحا وتكيفا وتكاد تكون العلاقة بين عرض الجامعة (الخريجين) طالبي العمل، وطالبي (الخريجين) المؤسسات، علاقة تفاعلية، وديناميكية ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- **التكوين الجامعي:** متكيف مع محيطه من حيث التخصصات العلمية وكذلك من حيث إعداد البرامج التعليمية التي تكون مبنية على متطلبات وحاجات السوق القائمة على المعرفة والتجديد والشراكة التي غالبا ما ت-شارك فيها المؤسسات المعنية.
- يدرس مقياس يدور حول التكوين وسوق العمل لجعل الطالب أكثر انفتاحا ودراية بمحيطه.

- يخصص السداسي الخامس للالتقاء بالشركاء الاقتصاديين يتوج بإبرام عقود شراكة.

- **التربصات:** جزء من التكوين الجامعي التي تكون في الغالب في نهاية المسار الدراسي و قد تصل في بعض الجامعات الى15 أسبوعا (سداسي) يتم ادماج نسبة كبيرة منهم ، ففي فرنسا يتم ادماج 80% من طلبة المساتر في المؤسسات التي تربصوا فيها .

- الطالب:لم تشر المداخلات إلى مسؤولية الطالب الذاتية في إقامة مشروعه الخاص عكس ما جاء في المداخلات المغاربية عموما.

- محيط الاقتصادي:يطلب المعرفة العلمية والموارد البشرية المؤهلة لتلبية حاجاته وبالتالي فهو يشارك في التكوين وإعداد البرامج التعليمية ، وذلك بجعل التكوين يستجيب لحاجاته خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دورا أساسيا في النظام الاقتصادي وإنتاج الثروة لأنها تمثل 80% من الناتج الوطني.

الخطاب الثاني : وتمثله مجمل المداخلات المغاربية التي تكاد تتناقض في طرحها مع التجربة الأوروبية بواقها وأهدافها وأبعادها يمكن تلخيص ما جاء فيها في النقاط الآتية :

- **التكوين** : يتم اعداد المناهج والمواد التعليمية بمعزل عن المحيط السوسيو اقتصادي فهي تعد بمبادرات ذاتية وخلف أسوار الجامعات وفي أفضل الحالات الاستعانة بمناهج بعض الجامعات الأجنبية .
- التربصات : لم تشر المداخلات الا هذا الجانب رغم انه يحقق هدفين أساسيين:

الأول تكويني والثاني ادماجي ويعني هذا أنها (التربصات)غير مدرجة في تكوين الطالب وقد اقترحت بعض المداخلات ادراج مادة تتناول علاقة التكوين بالمحيط المجتمعي لكن بهدف إعلامي

الطالب : ركزت أغلب المداخلات على مسؤولية الطالب في مجال الشغل بحيث يجب عليه التفكير في اقامة مشروعه الخاص وأن ترسخ لديه فكرة الرجل المقاول أو الاستثماري ، فقد جاء في مداخلة من تونس في هذا المجال تشير إلى أن الطلبة الذين يريدون إنشاء مؤسسات خاصة قد تطور من نسبة 3.8 % سنة 2004 الى نسبة 49 % سنة 2009 .

ان هذا الأمر جيد على المستوى النظري لكن من حيث الجدوى والتطبيق فان الأمر يطرح أكثر من علامة استفهام: هل بالإمكان تحقيق أحلامهم في الواقع ، وما هي الجدوى الاجتماعية والاقتصادية لهذه المشاريع .

سوق العمل : أشارت بعض المداخلات إلى وضعية سوق العمل التي تتميز بتفشي البطالة وعدم التوافق بين العرض والطلب اذ أن الأعداد الكبيرة من المتخرجين لا تجد مناصب عمل .

علاقة الجامعة مع محيطها : أكدت المداخلات على إنعزال الجامعة عن المحيط وانقطاع جسور التواصل بينهما ، ولعل خير مؤشر على ذلك الغياب الكلي لهذا المحيط من حضور فعاليات هذا الملتقى

خلاصة :

في الختام فاننا نميل الا القول ان الوضع يثير التشاؤم في غياب محيط يسعى إلى التطور ويطلب المعرفة وكذلك في غياب تبني سياسة اقتصادية من طرف الدولة لتصحيح الأوضاع عن طريق التشريعات والاصلاحات الجدية والتصدي لمظاهر الفساد والحفاض على ما تبقى من المؤسسات الاقتصادية العمومية وتوفير البيئة الملائمة للاستثمار المنتج.اذ نجد عددا من الدول رغم توجهها الليبرالي الا أن مؤسسات القطاع العام مازالت تشكل أهمية استراتجية في اقتصادياتها وحتى الدول الاكثر ليبرالية في العالم مثل اروبا الغربية وأمريكا نجدها تتدخل لمعالجة أزماتها الاقتصادية كما يجري حالي في هذه الدول لتجاوز الأزمة التي تمر بها ، والحقيقة المرة التي زادت الوضع سوءا هي غيا ب التواصل والحوار بين الأطراف الفاعلة لتشخيص المشكلات والتعبير الحر عن الرأي والرأي الأخر ، وفي الأخير تبقى الجامعة جزء من نسق متكامل ومترابط لا يمكن اصلاحها في غياب اصلاحات بنيوية تمس كيان المجتمع ومنها:

- توفير مناخ مجتمعي يكفل ممارسة حرية الرأي والـ ر،مما يمكن من الكشف عن واقع المجتمع وقضاياه ومشكلاته بكل حرية وشفافية ويجعلها حقلا للبحث العلمي.
- تبني سياسة في مجال البحث العلمي تحفز وتثمن وتقيم الإنتاج العلمي.
- دارك النقائص المسجلة في نظام LMDمن حيث محتويات وعروض التكوين بما في ذلك عناوينها التي ستصبح عبارة عن تسمية لشهادة علمية يتخرج بها الطالب.

-قائمة المراجع :

1. الجلسات الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي
2. الملتقى الدولي للتشغيل والادماج المهني لخرجي التعلم العالي المنعقد بقالمة 10-11 أفريل 2010.
3. التقرير الوطني حول التقويم المرحلي للاصلاح التعليم العالي 19 -20 ماي 2008
4. خالد غزال المجتمعات العربية المأزومة اعاقات الحدثة المركبة دار الطليعة بيروت 2008
5. فليح حسن خلف اقتصاد المعرفة عالم الكتب الحديث الأردن 2007